

اشكالية العلاقة بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية(*)

م.د كامل علاوي الفتلاوي

م.م محمد حسين الجبوري

جامعة الكوفة // جامعة كربلاء // كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

هنالك جدل كبير يدور بين الاقتصاديين حول من يشكل الآخر ، هل ان الاقتصاد الريعي يشكل الدولة الريعية ، ام العكس هو الصحيح . اذ يعتمد البعض على نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية او الريعية في تحديد الطبيعة الريعية للاقتصاد. ففي حال تجاوزت مساهمة القطاعات غير الانتاجية "أي الريعية" نسبة النصف في الناتج المحلي الاجمالي أُعتبر الاقتصاد اقتصاداً ريعياً، بينما اذا بلغت تلك النسبة أقل من النصف أُعتبر الاقتصاد بأنه يعتمد بشكل أساسي على الاقتصاد الريعي. ويرى البعض الآخر بأنه اذا تجاوزت نسبة مساهمة القطاعات الريعية (40%) فقط تعتبر الدولة ريعية ، فهو لا يشترط أن تتجاوز هذه النسبة نصف الناتج المحلي الاجمالي .

وهناك رأي آخر بهذا الخصوص، يقسم الاقتصادات الى "اقتصادات ريعية ، وشبه ريعية"، اذ تعتبر الدولة ريعية عندما تشكل العائدات الريعية الخارجية نسبة (30%) فأكثر من ناتجها المحلي الاجمالي، وتشمل الدول المصدرة للنفط الخام، وتلك التي تتلقى مساعدات ومنح خارجية كبيرة . بينما تعتبر الدولة شبه ريعية عندما تتراوح نسبة مشاركة العائدات الريعية بين (10-29%) في ناتجها المحلي الاجمالي، وتشمل غالبية الدول النامية والقسم الاكبر من أقطار الوطن العربي.

Abstract

There big disputation Wheel Between The economic about From cast The last , shall that income economy cast income state or converse he allright .Then depend on some on imputation contribution sector Production income in constraint nature income for economy . in case pass contribution sector not Production im putation half in (GDP) account economy in come , while which inform That imputation below from half account economy that depend on basic shape on economy income . and see other some that if pass imputation contribution sector income(40%) only consid state income . and accont state income when from income reveuue extern imputation (30%) do often from (GDP) it include states exported coal oil , and that which gat helper and gift extern big . while account state similar income when rauge imputation association income reveuues between (10-29%) in (GDP) , if in clude majority states developing and big fate from states country Arabic

* بحث مستل من اطروحة الدكتوراه (تحديد حجم الانفاق العام الامثل في الاقتصادات الريعية- دراسة في بلدان عربية مختارة للمدة "1988 - 2009").

المقدمة

أن لظاهرة الاقتصاد الريعي جذور تاريخية تعود الى بدايات القرن السادس عشر عندما حصلت اسبانيا على ثروات نتيجة اكتشاف واستغلال مناجم الذهب والنحاس في مستعمراتها في امريكا اللاتينية. وشهدت استراليا منذ منتصف القرن التاسع عشر الحالة ذاتها في الحصول على المعدن النفيس . وفي بدايات القرن العشرين كانت تلك الظاهرة في الاقتصاد الهولندي نتيجة اكتشاف النفط والغاز فيها . وفي النصف الثاني من القرن العشرين شهدت كل من المكسيك والنرويج واذربيجان ظاهرة الاقتصاد الريعي نتيجة اكتشاف النفط والغاز في اراضيها . كذلك ظهرت تلك الاعراض في افريقيا وبشكل خاص في نيجيريا بفضل ما وهبتها الطبيعة من ثروات سخية من الطاقة الهيدروكربونية . وفي العقود الاربعة الاخيرة ظهرت ملامح الاقتصاد الريعي في الاقتصادات العربية كافة ، وفي الدول النفطية على وجه الخصوص، اذ يشير العديد من الاقتصاديين، أن مجمل اقتصاديات الدولة العربية يمكن وصفها باقتصادات ريعية، وأن تباينت مصادر واحجام الريع في كل منها. اي أن الدولة الريعية بوصفها العام ليس بالضرورة أن تكون متصلة بالنفط فقط ، كما لم تكن الدول العربية النموذج الوحيد للدولة الريعية .

مشكلة البحث: هنالك جدل دائر بين الاقتصاديين بخصوص تحديد العلاقة بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية، وأي منهما يشكل الآخر، فذهب البعض الى ان الاقتصاد الريعي هو الذي يشكل الدولة الريعية، في حين تبنى البعض الآخر الاتجاه المعاكس.

هدف البحث: يهدف البحث الى التعرف على مفاهيم الاقتصاد الريعي والدولة الريعية، ومحاولة توضيح الجدل الدائر بخصوص العلاقة بينهما.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها : "ان الاقتصاد الريعي هو الذي يشكل الدولة الريعية ،ولا يمكن تصور دولة ريعية بدون تواجد مقومات الاقتصاد الريعي، والتي تتمثل في القطاعات الاقتصادية ذات العوائد الريعية كالنفط والمعادن والسياحة وتحويلات العاملين... الخ".

واستناداً لذلك فقد تناولنا هذا البحث وفقاً للمحاور الآتية :

المحور الاول: الاقتصاد الريعي**المحور الثاني: الدولة الريعية****المحور الثالث : أسباب نشوء الاقتصاد الريعي والدولة الريعية.****المحور الرابع: اشكالية العلاقة بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية .**

المحور الأول : الاقتصاد الريعي :

أن لظاهرة الاقتصاد الريعي جذور تاريخية تعود الى بدايات القرن السادس عشر عندما حصلت اسبانيا على ثروات نتيجة اكتشاف واستغلال مناجم الذهب والنحاس في مستعمراتها في امريكا اللاتينية . وشهدت استراليا منذ منتصف القرن التاسع عشر الحالة ذاتها في الحصول على المعدن النفيس . وفي بدايات القرن العشرين كانت تلك الظاهرة في الاقتصاد الهولندي نتيجة اكتشاف النفط والغاز فيها . وفي النصف الثاني من القرن العشرين شهدت كل من المكسيك والنرويج واذربيجان ظاهرة الاقتصاد الريعي نتيجة اكتشاف النفط والغاز في اراضيها . كذلك ظهرت تلك الاعراض في افريقيا وبشكل خاص في نيجيريا بفضل ما وهبتها الطبيعة من ثروات سخية من الطاقة الهيدروكربونية . وفي العقود الاربعة الاخيرة ظهرت ملامح الاقتصاد الريعي في الاقتصادات العربية كافة ، وفي الدول النفطية على وجه الخصوص(16).

وانطلاقاً من ذلك فقد عرف الاقتصاديون ،الاقتصاد الريعي بأنه "ذلك الاقتصاد المدعوم بالإنفاق جوهرياً من قبل الدولة ،أذ تصبح الدولة وسيطة بين القطاع الريعي والقطاعات الاقتصادية الاخرى، أي أنها تتسلم العائدات الربعية، ومن ثم تخصصها الى فروع النشاط الاقتصادي الاخرى من خلال برامج الانفاق العام"(17). كما وقد عُرف الاقتصاد الريعي بأنه "حصر النشاط الاقتصادي في ميادين وقطاعات تدر أرباحاً كبيرة دون أن يكون لصاحب الربح أي نشاط انتاجي أو ابداعي يذكر، سواء أكان رجل أعمال فرداً ، أم شخصية اعتبارية من القطاع الخاص، أو شخصية اعتبارية من القطاع العام، وسواء أكانت الدولة المركزية، أم شركات من القطاع العام، أو هيئات محلية"(18). ومن هذا التعريف نجد أن الاقتصاد يعد ربيعاً بمجرد امتلاكه لقطاعات تدر أرباحاً كبيرة ، دون ممارسة نشاط إنتاجي أو ابداعي. ويستخدم مصطلح الاقتصاد الريعي عندما يكون للربح الخارجي دوراً أساسياً في الحياة الاقتصادية، اي عندما نصف اقتصاداً ما ،بأنه ربيعي، فإننا نشير عادة الى الأوضاع التي تغلب عليها عناصر الربح الخارجي الذي يعتبر أمراً أساسياً في تحديد مفهوم الاقتصاد الريعي(19). اي أن الاقتصادات التي تتواجد فيها صور الربح الداخلي فقط لا يمكن أن نطلق عليها اقتصادات ربيعية، لأن وجود الربح الداخلي لابد أن يستند الى قطاعات إنتاجية داخلية أو محلية(20). وبعبارة أخرى ان الربح الداخلي ما هو الا نوع من المدفوعات التحويلية تؤديها القطاعات الانتاجية الى فئات أو عناصر تتمتع ببعض المزايا الخاصة . وهذا ما لا نراه في حالة الربح الخارجي، أذ نجد العكس من ذلك، فيشير الربح الخارجي الى تحويلات من الاقتصاد الخارجي دون ان يفترض وجود قطاعات إنتاجية محلية مهمة . وقد عرف جياكومو لوتشيانى الاقتصاد الريعي بأنه "ذلك الاقتصاد المدعوم بصورة جوهرية بمصرفوات تنفقها الدولة، في حين أن الدولة نفسها مدعومة بربح خارجي "(21).

قد ينشأ الاقتصاد الريعي عن نشاط غير انتاجي كالثروة الطبيعية، كما وقد ينشأ عن نشاطات تدر دخلاً ربيعياً كالسياحة، وتحويلات العاملين من خارج بلدانهم، كما قد ينشأ عن نشاط انتاجي في صورة فائض قيمه كبير. ان تنامي الاقتصاد الريعي وترسخه ،يؤدي الى تراجع تدريجي للاقتصاد الإنتاجي في الصناعة ، والزراعة ،وكذلك تراجع على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما ان تنامي الاقتصاد الريعي يولد ثقافه خاصه به، هي الثقافة الربعية ،كما يولد قوى وشرائح اجتماعيه ، تحضنه وترعاه وتحميه ، وهذه القوى تكون بعيده عن ذهنية العمل والانتاج والابداع (22). اي ان مشكلة

¹⁶ للمزيد ينظر في ذلك : د. مايع شبيب الشمري ، " تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق " ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، العدد (15)، 2008 ، ص 27-7.

¹⁷ محمود عبد الفضيل، " السلوك والاداء الاقتصادي للدولة النفطية الربعية في المنطقة العربية " ، ندوة الدولة والامة والاندماج في الوطن العربي،

ج 1 ، مركز دراساتالوحدة العربية ، بيروت، 1989 ، ص 314

¹⁸ جورج قرم ، " التعافي من الاعتماد على الاقتصاد الريعي " ، مصدر سابق ، ص 14.

¹⁹ حاز مالبلالوي ، مصدر سابق ، ص 283.

²⁰ المصدر نفسه ، ص 283.

²¹ جيا كومو لوتشيانى ، مصدر سابق، ص 246.

²² غسان ابراهيم ، مصدر سابق ، ص 12-15.

الاقتصاد الريعي لا تكمن في طبيعة الاقتصاد فقط، وإنما في الركون اليه والاستسلام له، وبالتالي عدم ايجاد أشكال أخرى من الاقتصاد أو مصادر مولده للدخل. وبمعنى آخر لا يعتبر الربيع مشكله اقتصاديه بحد ذاته ، وإنما المشكلة هي في فشل أو اخفاق السياسات الاقتصادية في تنمية أنشطه غير ريعيه.

ولو أسقطنا مقولة الاقتصاد الريعي على مجمل الاقتصاد العربي فإن زيادة ناتجه الاجمالي من (1092) مليار دولار في عام (2005) الى (1236) مليار دولار في عام (2006) كانت بسبب زيادة أسعار النفط والمواد الاولية (23). ونظراً لارتباط اسعار النفط والمواد الاولية بالخارج، نلاحظ ان الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد العربي لم يحافظ على معدل نموه باستمرار، إذ انخفض الناتج المحلي الاجمالي العربي من (1930) مليار دولار لعام (2008)، الى (1700) مليار دولار لعام (2009)، مسجلاً بذلك تراجعاً بلغ معدله (11.9%) في عام (2009)، مقارنة مع معدل نمو (25.8%) لعام (2008) (24). ويرجع ذلك الى التراجع الحاد في اسعار النفط خلال منتصف عام (2008) وبداية عام (2009)، بسبب الازمة الاقتصادية العالمية. وقد شكلت الايرادات النفطية نحو (71%) من مجمل الايرادات في الوطن العربي في عام (2005)، في حين لم تتجاوز الضريبة على الارياح والدخل نسبة (5.2%) من تلك الايرادات في العام المذكور. وارتفعت نسبة مساهمة الايرادات النفطية لتصل الى (75.2%) من اجمالي الايرادات لعام (2008) (25). أضافه الى ان تحويلات العاملين من الخارج قد تحول الى مصدر ريع رئيسي للاقتصادات العربية المصدرة لليد العاملة ، إذ بلغت (28.8) مليار دولار لعام (2007) فقط (26)، إذ شكلت هذه التحويلات اكثر من (20%) من الناتج المحلي الاجمالي في لبنان لعام (2009) (27). كذلك فإن نسبة كبيرة من العمالة فيه تتركز في الزراعة بحدود (29%)، بينما مساهمتها لم تشكل سوى (6.7%) من الناتج المحلي الاجمالي فقط. في حين تشكل مساهمة الصناعة التحويلية نسبة (10.2%) فقط، بينما تشكل الصناعة الاستخراجية نسبة (30.4%) ، وقد شكلت القطاعات الخدمية ما نسبته (45.6%) من هذا الناتج للعام المذكور (2009). ورغم ضخامة الاموال العربية المستثمرة في الخارج الا ان الاستثمارات الاجنبية في العالم العربي لم تتجاوز نسبة (4.8%) من اجمالي الاستثمارات العالمية لعام (2006). ووصل متوسط معدل البطالة في الدول العربية الى (14.8%) (28)، وهو متوسط يفوق متوسطات معدل البطالة في مختلف الاقاليم الاخرى في العالم. وهذه جميعها هي مؤشرات للاقتصاد الريعي .

²³ حياناً أحمد سلمان "الاقتصاد الريعي"، مؤسسة الوحدة للطباعة والنشر، دمشق، 2009، ص 2.

²⁴ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، ص 16.

²⁵ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2005، 2010، عدة صفحات .

²⁶ جورج قرم، "الخارج الدولي العربية من الاقتصاد الريعي"، مصدر سابق، ص 2.

²⁷ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، ص 21.

²⁸ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، عدة صفحات .

المحور الثاني : الدولة الريعية :

لم يقتصر مفهوم الدولة الريعية على دولة معينة ، او مجموعة معينة من الدول ، فإسبانيا في نهاية القرن السادس عشر تعطينا مثلاً تاريخياً لدولة ريعية اعتمدت في معاشها على ذهب وفضة الأمريكتين(29). وقد استخدم الاقتصاديون في مطلع القرن العشرين، مفهوم الدولة الريعية لوصف تلك الدول الاوربية التي كانت تقدم القروض الى الحكومات غير الاوربية(30). وقد جاءت المساهمات الاولى في تطوير مفهوم الدولة الريعية من خلال دراسة التبعات الاقتصادية لتأمين قطاع النفط في ايران خلال فترة الخمسينات من القرن الماضي، وما ترتب عن ذلك من ارتفاع ملحوظ في العائدات النفطية ، وتبوء الدولة موقع المركز في الاقتصاد، من خلال ارتفاع معدلات الانفاق الحكومي بدون الحاجة الى فرض الضرائب. النفط، ومن ثم حجم العائدات النفطية للدول المصدرة في اعقاب حرب تشرين الاول وأفضت الزيادة الحادة في أسعار عام (1973) الى اعادة الاهتمام بمفهوم الدولة الريعية(31). لقد أطلق عالم الاقتصاد الايراني " حسين مهديوي" مفهوم الدولة الريعية عام(1970)، وقام آخرون ومن بينهم جياكومو لوتشيانيني، بتطوير هذا المفهوم وتطبيقه على الدول الناشئة في الخليج العربي(32). إذ بين مهديوي أن الدولة الريعية تعني " الدولة التي تتلقى موارد كبيرة من الربح الخارجي بشكل منظم"(33) ، وهذا يعني ان الدولة الريعية تستلم دخلها من مصادر خارجية، وهي بدورها تقوم بأنفاقه على مواطنيها من خلال توفير الخدمات الأمنية والإدارية وتأمين الوظائف من أنشطتها الاقتصادية المختلفة، فهي تقوم بالدفع لمواطنيها بدلاً من استحصال الضرائب منهم، مقابل كسب ولائهم وبالتالي تضمن استمرارها بالسلطة دون منازع، وبعبارة أخرى ان الدولة الريعية تعقد اتفاقاً مع مواطنيها ، فهي تؤمن الوظائف لهم وتقدم الخدمات العامة مقابل تقديم الولاء للسلطة الحاكمة مما يتيح المجال للأخيرة لتتصرف كما تشاء(34). ويضيف حسين مهديوي بأن الدولة الريعية هي " الدولة التي تتلقى ريوعا ضخمة من أفراد أجانب أو شركات أو حكومات أجنبية"(35). وقد عمل حازم الببلاوي على تحسين هذا المفهوم، باقتراح أن تكون الدولة ريعية حين يقوم فاعلون أجانب بدفع الريوع، شريطة أن تذهب هذه الريوع مباشرة الى الدولة ، إذ أن قلة قليلة تشارك في توليد هذا الربح "الثروة" ، في حين أن توزيع هذا الريوع الانتفاع منه يشمل أكثرية كبيرة " (36). وأن تعريف حازم الببلاوي للدولة الريعية، لا يقصر مجموعة الدول الريعية على مصدري النفط فقط، بل يشمل العديد من الدول المصدرة للمعادن أيضاً، وذلك على أساس: (37)

- أ- أن المعادن مولدة للربح.
- ب- أن الريوع تقع بيد الدولة عن طريق ضرائب التصدير، وضرائب الشركات، أو المؤسسات الحكومية المنتجة.
- ج- إن استخراج المعادن يتطلب استخدام قوة عمل صغيرة نسبياً.
- ولكن تعريف الببلاوي للدولة الريعية يفترض ضمناً أن الدول المصدرة للسلع الزراعية ليس دولاً ريعية وذلك بسبب: (38)
- أ- أن السلع الزراعية لا تولد ريوعاً .

²⁹Hussein Mahdavy, "The patterns and Problems of Economic Development in Rentier states - The case of Iran" ,M.A. Cook , studies in Economic History of The Middle East , London ,Oxford university press,1970,p 452.

³⁰Lenin, "Imperialism ,The Highests stage of capitalism" Ropert C. Tucker ,The Lenin Antbology,NewYork,1975,p 177

³¹خالد عبدالله،مصدر سابق،ص5.

³²رياضالخورى، " اعادة النظر في نظرية الدولة الريعية"، نشرة الاصلاح العربي، الكويت، 2008، ص1.

³³محمد عبيد الغباش، مصدر سابق، ص2.

³⁴المصدر نفسه، ص2.

³⁵Hussein Mahdavy Op. Cit ,P252

³⁶Hazem Beblawi and qiacomo Luciani , " The Rentier state , New york , Qroom Helm , 1987 , p 51

³⁷ادواردمور سنو آخرون، مصدر سابق، ص156.

³⁸المصدر نفسه، ص157.

ب- أن عائدات التصدير تذهب بمعظمها الى المنتجين في القطاع الخاص بصورة مباشرة، ولا تذهب الى الدولة .
ج- أن الانتاج الزراعي يقوم على كثافة اليد العاملة، أي إنه يستخدم مقداراً أكبر من السكان مقابل أي قيمة معينة من الصادرات .
وقد عرف اقتصاديون آخرون الدولة الريعية بكونها " الدولة التي تتلقى كميات كبيرة من الربح الاقتصادي الخارجي على أساس منتظم، سواء كان ذلك بشكل مباشر كعوائد البترول، أو بشكل غير مباشر، عن طريق تحويلات العمالة التي تزايد الطلب عليها في الدول البترولية الى دولها الاصلية. وبذلك فإن الدولة الريعية هي الدولة التي تمارس إدارة اقتصادية لمصادر تقع خارج نطاق سيطرة الطاقة الانتاجية للدولة. وهي بذلك تكون عرضة للتقلبات الشديدة في عوائد تلك المصادر، وفقاً لما يحدث في السوق العالمي(39)

والدولة الريعية التي تعتمد على الربح الخارجي في تحقيق دخلها ، أي إنها لا تقوم باستخراجه من مواطنيها، يكون دور الدولة دوراً توزيعياً ، أي تقوم بإعادة توزيع ذلك الربح الخارجي بالشكل الذي تراه يتناسب ومصالحها السياسية ، ويضمن ديمومتها ، فلا حاجة لتطوير أي نظام إنتاجي أو مؤسسي داخلي ، أو تنوع مصادر الدخل الأخرى ، مثل الضرائب ، فالدخل يتراكم من مصادر طبيعية وما على الدولة إلا إعادة توزيعه وتدويره. وهذا عكس ما نراه في الدول غير الريعية التي تسعى إلى توسيع مصادر الدخل من خلال تطوير المؤسسات والأنظمة الإنتاجية فيها ، وتنويعها وفرض ضرائب متنوعة(40).

وقد دأب المختصون بدراسة المناطق على وصف معظم حكومات "الشرق الأوسط"(*) وشمال أفريقيا بأنها دول ريعية ، نظراً لأن هذه الدول تستمد شطراً كبيراً من مداخيلها من ربوع خارجية إذ أن أكثر من نصف إيرادات الحكومة في السعودية ، والبحرين ، والإمارات ، وعمان ، والكويت ، وليبيا تأتي في الغالب من بيع النفط . أما حكومات الأردن ، وسوريا ، ومصر ، فإنها تحصل على الإيرادات من ربوع موقعه ، مثل المدفوعات عن مرور أنابيب النفط ، أو تعرفه ترانزيت أو رسوم المرور بقناة السويس(41). كما إن تحويلات العمال من الخارج تعد مصدراً هاماً من مصادر العملة الصعبة في مصر ، واليمن ، وسوريا ، ولبنان ، وتونس ، والجزائر ، والمغرب ، رغم أن هذه الربوع تذهب في مبدأها الى القطاع الخاص(42). أما المعونات الاجنبية التي تتدفق على إسرائيل ومصر والأردن. فيمكن اعتبارها أيضاً نوعاً من الربح الاقتصادي(43).

يشير بعض الاقتصاديين ، وفي مقدمتهم حازم الببلاوي ، أن مجمل اقتصاديات الدولة العربية يمكن وصفها باقتصادات ريعية ، وأن تباينت مصادر واحجام الربح في كل منها(44). ومع تحول مصر الى دولة ريعية منذ مطلع السبعينيات ، أصبحت جميع الدول العربية تحمل سمات الدولة الريعية. ومن نتائج تعميم الذهن الريعية أن النشاطات الاقتصادية في تلك الدول ، أصبحت تابعة للمصدر الرئيسي للثروة وهو الربح(45). وقد أشار تقرير التنمية الانسانية في الدول العربية لعام(2002) ، أن مجمل الاقتصادات العربية هي اقتصادات ريع ، بمقدار ما تتأثر بتقلبات أسعار النفط ، وليست اقتصادات إنتاج(46). أما الدول التي لا يشكل النفط المصدر الرئيسي للربح فيها ، فهناك مصادر أخرى للربح تأتي أما من موقعها الاستراتيجي ، أو من المساعدات الخارجية أو من

³⁹ محمد حسن يوسف ، " البترول ، مصدر نعمة أم جالب نقمة " ، نشرة الإصلاح العربي ، الكويت ، 2008 ، ص 12 .
⁴⁰ محمد زاهي المغربي ، " أنماط السياسات العامة والتطور المؤسسي في الدولة المنتجة والدولة الريعية " ، ليبيا اليوم للنشر والتوزيع ، طرابلس ، 2004 ، ص 2-3 .

* بحسب تعريف البنك الدولي فإن دول الشرق الاوسط هي " الجزائر ، البحرين ، مصر ، ايران ، العراق ، اسرائيل ، الاردن ، الكويت ، لبنان ، ليبيا ، مالطا ، المغرب ، عمان ، قطر ، السعودية ، سوريا ، تونس ، الامارات ، اليمن " .

⁴¹ إدوارد مورسنو آخرون ، مصدر سابق ، ص 150-151 .

⁴² المصدر نفسه ، ص 151 .

⁴³ المصدر نفسه ، ص 151 .

⁴⁴ حازم الببلاوي ، مصدر سابق ، ص 282 .

⁴⁵ عبدالله الجناحي ، " العقلية الريعية وتعارضها مع مقومات الدولة الديمقراطية " ، المستقبل العربي ، العدد (288) ، 2003 ، ص 54 .

⁴⁶ الأمم المتحدة - برنامج التنمية الانسانية ، " تقرير التنمية الانسانية العربية " ، نيويورك ، 2003 ، ص 86 .

السياحة، او من تحويلات العاملين ، أو من تجارة النفوذ بين السلطة القائمة في نظام فنوي والقربين منها . فالريع أساس الثروة والثروة والسلطة توأمان(47).

وانطلاقاً مما سبق فهناك دخول ريعية غير النفط، تجعل من بعض الدول بمصاف الدول الريعية كما في مصر والاردن وسوريا واليمن وفلسطين، إذ تسهم الاعانات الدولية وتحويلات العاملين من خارج بلدانهم ، فضلاً عن عوائد أخرى خارج قطاع النفط تسهم مجتمعة في تعزيز موازين المدفوعات لتلك البلدان. إذ بلغ المجموع التراكمي لتحويلات العاملين فقط لهذه الدول خلال آخر ثلاثة عقود من القرن الماضي بحدود (220) مليار دولار(48). احتلت مصر المركز الاول بواقع (90) مليار دولار، فضلاً عن عائدات المرور في قناة السويس وحصيلة السياحة، فإذا ما أضيفت تلك العائدات الى الإيرادات النفطية، أصبحت هذه المصادر الريعية الاربعة والتي يطلق عليها في مصر "الأربعة الكبار" تشكل جانباً هاماً من وعاء الدخل القومي المصري. ويقدر الاقتصاديون العرب المكونات الخارجية للدخل غير الخاضعة لسيطرة الدولة " إيرادات ريعية "في مصر في بداية التسعينات من القرن الماضي بنحو (45%) من إجمالي الدخل القومي المصري. إذ تستفيد مصر من واردات قناة السويس حوالي(2.5) مليار دولار أمريكي سنوياً، ومن تحويلات العمال المصريين العاملين في الخليج ما يقارب (3) مليار دولار سنوياً ، وكذلك تستفاد مصر من واردات الغاز والنفط المتزايدة ، ومن الاحتكارات الحكومية للتعريفات الجمركية، وكذلك من قيمة الجنيه المصري الذي يفوق قيمته الفعلية(49). وقد شكلت هذه الإيرادات الريعية مجتمعة في مصر قرابة ثلثي عائدات النقد الاجنبي"، وهي تولد بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على الأقل ثلث الإيرادات الحكومية"(50). وهذه العائدات الريعية في مصر، ليست بالقدر الكبير كما هو الحال في البلدان المصدرة للنفط، مثل ليبيا ودول الخليج والعراق، ولكنه يظل كبيراً ومهماً .

اما في الأردن والتي يعتبرها البعض دولة شبه ريعية بسبب اعتمادها غير المباشر على العائدات النفطية(51): إذ بلغت المساعدات العربية للأردن لعام (2003) ما مقداره (1.25) مليار دولار للوقت الذي كانت صادرات الاردن للعام المذكور(3.1) مليار دولار(52). واعتمدت اليمن حتى نهاية الثمانينيات في الحصول على العملات الأجنبية، على تحويلات العاملين في دول النفط، إذ تشكل (85%) من هذه العملات(53).

أما في سوريا فيشير البعض بان اقتصادها يعتمد في إيراداته من تصدير النفط بنسبة(65%) من إجمالي الإيرادات (54)، ويمكن النظر الى الطبيعة الريعية لاقتصادها من خلال تركيبة الناتج المحلي الإجمالي، إذ نجد أن مساهمة القطاعات الحقيقية فيه كانت بنسبة (52%) في عام (2005) في حين انخفضت هذه النسبة الى (45%) في عام (2008) ، و(47%) في عام(2009). وهناك ارتفاع في معدلات النمو للقطاعات غير الانتاجية (أي الريعية) ، بنسب اعلى من مثيلتها للقطاعات الانتاجية، إذ بلغ معدل نمو الإيرادات النفطية(29%) لعام (2005) ، بينما بلغ هذا المعدل (24%) لعام (2009) بسبب تداعيات الازمة العالمية في عام (2008). أما في قطاع السياحة فقد بلغ متوسط معدل نمو عدد السياح(12%) للفترة من(2005-2009) ، ويذكر بان سوريا هي رابع بلد سياحي عربي بعد مصر ولبنان والمغرب وقد حققت السياحة في سوريا إيراداً (3.4) مليار دولار في عام (1996). وقد

47 زياد الحافظ ، مصدر سابق، ص4.

48 جميل طاهر، " دور النفط والغاز الطبيعي في التنمية العربية "، مجلة النفط والتعاون العربي، الكويت، العدد(111)، 2004، ص87.

49 زياد الحافظ ، مصدر سابق ، ص21-22 .

50 آر فيندسوبر أمانيان، مصدر سابق، ص1 .

51 رياض الخوري، مصدر سابق، ص2.

52 التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2005، عدة صفحات .

53 آر فيندسوبر أمانيان، مصدر سابق، ص2.

54 مروان علي لطفي، "الاتجاهات الجديدة في العلاقات الاقتصادية العراقية العربية" ،بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثاني لقسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة المنعقد تحت

عنوان (السياسة الاقتصادية اداة لتفعيل الاقتصاد العراقي) المنعقد (16-18) ك2، ط1، بيت الحكمة ،بغداد ، 2002، ص162.

ساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (15.7%) في عام (2009) ، في حين لم تشكل نسبة مساهمة الصناعة التحويلية سوى (4.8%). أما بالنسبة للإنفاق الحكومي والذي يعد مؤشراً للأنشطة الربعية ، 90 فلوحظ ان هناك ميلاً باتجاه تخفيض الأنفاق الإنمائي او الإنتاجي لصالح الانفاق غير الانتاجي ، أي باتجاه تعزيز الاتجاهات غير الانتاجية، وبالتالي الربعية . وذلك يعني أن الاقتصاد السوري يعتمد بشكل أساسي على الاقتصاد الربعي ممثلاً بقطاعات" التجارة، والنقل والمواصلات ، والتأمين، والمال، والعقارات، والخدمات الاجتماعية والحكومية"(55).

ويتضح من هذا العرض أن الدولة الربعية بوصفها العام ليس بالضرورة أن تكون متصلة بالنفط فقط ، كما لم تكن الدول العربية النموذج الوحيد للدولة الربعية .

ورغم الاختلاف في وجهات النظر بشأن تحديد الدخول الربعية، الا أنه من الواضح بأن هناك شبه اتفاق بشأن الطبيعة الربعية للعائدات النفطية، ويأتي ذلك من خلال المقارنة بين تكلفة إنتاج برميل النفط مع سعره المرتفع في الاسواق العالمية. وبهذا المعنى تعتبر الدول النفطية العربية "ولا سيما دول الخليج" ، النموذج الأهم لدول الربيع . فالصادرات النفطية تشكل أكثر من (90%) من واردات الموازنات وأكثر من (90%) من واردات التصدير(56). علماً أن نسبة اليد العاملة في القطاع النفطي ضئيلة جداً ، ولا تتعدى (2 أو 3 %) سواء كانت في إنتاج الثروة النفطية أو توزيعها. وتشكل هذه الثروة "النفطية" ما بين (60-80%) من الناتج القومي لتلك الدول(57).

وعندما نتحدث عن الدول الربعية النفطية، سنجدها دول ربعية يظهر فيها النشاط الربعي بنمطيه معاً، فالنفط يُمثل أحد الموارد الطبيعية، وفي نفس الوقت فهو سلعة استراتيجية ذات تأثير عالمي(58). لذلك فإن الدول الصناعية لا تدخر جهداً في رمي شباكها حول منابع النفط في العالم كله، وتسبغ على الدول النفطية أيضاً من المعونات اللوجستية والعسكرية والامنية، بحيث تعمل على تقوية الانظمة الحاكمة التي تربطها بها مصالح مشتركة .

أن اعتماد الحكومات في الدول النفطية على الربيع الخارجي، قد حررها من الاعتماد على قاعدة الإنتاج المحلي في تحقيق الدخل، إضافة الى ذلك فإن العائدات النفطية الهائلة ونمط أنفاقها زاد من قدرة الدولة على إعادة تشكيل النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، وغدا تطور القاعدة الانتاجية وهاكلها في هذه الدول يعتمد الى حد كبير على نمط الانفاق الحكومي . وقد مكن غياب الضرائب ، الحكومة من الحركة بحرية في المجتمع بهامش غير مسبوق. فألى جانب الاليات المباشرة لتوزيع الربيع، أسهمت الدولة أيضاً في تنمية بعض المجالات التي تسود فيها أشكال مختلفة من الربيع الداخلي "Internal Rent" من خلال سن القوانين والتشريعات المختلفة التي تدخل ضمن دائرة الاليات غير المباشرة لتوزيع الربيع، التي يمكن لها أن تفرز ريعاً احتكاريًا، كمنح الوكالات التجارية التي غالباً ما كان أصحاب الحظوة السياسية يحصلون عليها، وما ترتب على ذلك من استحوادهم على كميات غير قليلة من الدخل الربعي، فيما تنخرط الفئات الاجتماعية الأخرى الأقل حظاً في الأنشطة الانتاجية، بسبب عدم قدرتها على اختراق دائرة الربيع.

ومما تجدر الاشارة اليه في هذا المجال، أنه ليس من الضروري أن تكون كل دولة منتجة للمواد الخام، أو مصدرة اليها تصنف بكونها دولة ربعية، وحتى تكون كذلك يجب أن يحصل الدخل "الربيع" فيها من الخارج وأنه يشكل في الوقت نفسه نسبة كبيرة في

⁵⁵ يُنظر في ذلك :- غسان ابراهيم، مصدر سابق، ص 9-12.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009، 2010، عدة صفحات.

- مروان لطفي علي ، مصدر سابق، ص 162.

⁵⁶ حاز مالبيلاوي، مصدر سابق، ص 89.

⁵⁷ الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، " مسح للتطورات الاقتصادية في منطقة الاسكوا : (2002 -

2003، نيويورك، 2004، ص 280 .

⁵⁸ حسام الدين مصطفى، مصدر سابق، ص 5.

ناتجها الاجمالي. ولهذا فإن الدول المنتجة للنفط والمستهلكة لجميع إنتاجها النفطي أو القسم الأكبر منه ، مما يترتب على ذلك ، بأن تصبح العائدات النفطية الخارجية ، لا تشكل جزءاً مهماً من ناتجها الإجمالي. لا تعد دولة ريعية، وذلك كما في الولايات المتحدة الأمريكية التي تأتي بالمرتبة الثالثة من حيث إنتاج النفط الخام بعد السعودية وروسيا، غير أن استهلاكها المحلي يفوق إنتاجها بشكل كبير، إذ ازدادت الفجوة بين الانتاج والاستهلاك من (2.5) مليون برميل يومياً في عام (1965) الى (12.6) مليون برميل يومياً في عام (2003)(59). وينطبق نفس الشيء على العديد من البلدان الصناعية المتقدمة وخاصة روسيا، إذ أن روسيا لا يمكن تسميتها بدولة ريعية على الرغم من أنها تحتل المرتبة الاولى في انتاج النفط عالمياً .

أن إطلاق صفة الدولة الريعية، ليس بالضرورة أن تكون ملازمة للدولة في كل الفترات، وإنما في ضوء مقدار ما تسهم به العائدات الريعية الخارجية من الناتج المحلي الاجمالي، وبهذا المعنى قد تتحول الدولة من ريعية الى شبه ريعية، أو بالعكس نتيجة للوضع الاقتصادي والسياسي الذي يحكم اقتصاد تلك الدولة . فالعمل على تنمية مصادر الإيرادات غير المعتمدة على الموارد النابضة، من شأنه أن يُغير من وصف تلك الدولة، فضلاً عن أن انخفاض الاحتياطي النفطي نتيجة للاستنزاف الذي يحصل فيه، أو زيادته باستكشافات جديدة، هو الآخر ينعكس على الصادرات النفطية، مما ينقل الدولة من حالة الى أخرى . وهناك عوامل أخرى لها نفس الاثر، مثل الاسعار العالمية للنفط الخام، ودرجة استقلالية الدولة وسيادتها على مواردها الطبيعية هي الاخرى تؤثر في العائدات الريعية الخارجية .

⁵⁹ احمد زاير ، "الدولة ونمط التنمية في العالم الثالث: تحليل سوسيوولوجي للدور الاقتصادي للدولة " برنامج تحديد وتخطيط الاسعار والاجور، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 8-11 يناير، 1989، ص103.

ان العلاقة بين الاقتصاد الريعي والمجتمع الريعي ، هي علاقة متبادلة. إذ ان أحدهما يؤثر في تحديد الآخر. فالاقتصاد الريعي لا ينتج ألا مجتمع ريعي وثقافة ريعية. كما أن المجتمع الريعي يسهم بدوره في تعزيز صورة الاقتصاد الريعي، وعدم الخروج من هذه الصورة .

أن من أكثر الأسباب تفسيراً لنشوء المجتمع الريعي ، هو أنه في المجتمعات الاقتصادية الريعية يشعر الفرد فيها وكأنه راكب مجاني " Free rider " من الطراز الاول في الحصول على المنافع العامة أو الحكومية ، من دون أن يسهم في دفع ثمنها أو تكاليفها عبر نظم ضريبية فعالة (70). فعندما تمثل موارد الدولة ، والتي في معظمها موارد خارجية ، قسماً كبيراً من الناتج المحلي الاجمالي ، فإن طبيعة وحجم أنفاقها ، هو الذي يُحدد معدلات وطبيعة النمو الاقتصادي العام ، وليس القطاع الاقتصادي المنتج والمستقل عن الدولة . ولأن الدولة تنفق من دون أن تفرض ضرائب ، أو تفرض القليل منها ، ويعتاش المجتمع من نفقاتها ، أكثر مما تعتاش هي منه ، مما يجعل منها سيد الموقف في الشأن السياسي ، والاقتصادي أيضا . بل ان العقلية الريعية والثقافة الريعية تصبح مكونات حاسمة في السلوك الاقتصادي والسياسي للمجتمع والدولة معاً . وتصبح العلاقة بين الدولة والمجتمع أشبه بعلاقة المعيل والمعيل . ومن هنا يتضح بان سبب نشوء المجتمع الريعي هو ما توفره الدولة من خدمات ومصالح عامة بدون مساهمة الافراد فيها ، فالفرد في المجتمع الريعي يعتمد على الدولة اقتصاديا واجتماعياً. وان حالة الاتكالية على الدولة في توفير الاحتياجات الشخصية ، تعد عامل أعباء لمساهمة الافراد في النشاط الاقتصادي وبالتالي تمثل أحد أسباب او عناصر الاقتصاد الريعي أو الدولة الريعية . ولا يمكن المراهنة على أي تغيير أو اصلاح في المجتمع الريعي إلا بتحويل مصدر دخله الريعي الى إنتاجي ، عندها تعلق قيمة الانسان المنتج ، ويصبح مصدر دخل الدولة والعماد الرئيسي لها. ومتى ما تعلم المجتمع كيف ينفق على الدولة ، لا أن يعتمد عليها ، يمكننا ان نتأمل بوادر اصلاح حقيقية لواقع الاقتصاد الريعي .

٤- تعاطف عدد السكان وانتشار البطالة: أن من أسباب تداعي النموذج الريعي ، هو تعاطف عدد السكان في الاقتصادات الريعية ، وخاصة في الوطن العربي . ففي عام (1970)، بلغ عدد سكان العالم العربي (100) مليون نسمة بينما يفوق اليوم (300) مليون نسمة ، (84.5) مليون في مصر ، (35.4) مليون في الجزائر ، (32.4) مليون في المغرب. ومع ارتفاع عدد السكان ، تعقدت العملية أكثر ، فارتفعت البطالة في العالم العربي ، إذ سجلت الدول العربية معدلات مرتفعة للبطالة مقارنة مع دول العالم الأخرى . ونظراً لانفجار البطالة والعمل المتدني الانتاجية ، لاسيما لدى الفئات الشابة والمتعلمة ، فقد أدى ذلك الى هجرة مُتزايدة للأدمغة والمهارات (71). فالمفهوم الواسع لاقتصاد الريع ، لا يتمثل في الخمول الانتاجي وغياب الجهد والتضحية فقط ، وإنما في هدر الطاقات العلمية والفكرية والعقلية أيضاً (72). فبسبب ضعف التراكم الرأسمالي "أي إضافة طاقات إنتاجية جديدة الى الطاقات القديمة"، وإضعاف الصناعة التحويلية الداعمة للقطاعات الأخرى، والاعتماد على استيراد التكنولوجيا واليد العاملة ، بدلاً من التوجه نحو تصنيعها او توظيفها أو على الأقل البدء بذلك ، تفاقمت مشكلة البطالة ، لأن الاقتصاد الريعي بطبيعته غير مولد لفرص العمل (73). مما عزز من نضوج واستفحال نمط الاقتصاد الريعي .

تعد هذه العوامل ، العناصر الرئيسية لتفاقم نموذج الاقتصاد الريعي ، فتوافر موارد مالية هائلة من مصدر طبيعي أو استراتيجي يكون بحاجة الى وجود سلطة ريعية تسيطر على هذه الموارد وتعيد توزيعها على فئات المجتمع الريعي المتلقي لهذه الريع من خلال توفير الخدمات العامة وبالطريقة التي تضمن استمرار السلطة وديمومتها ، ونظراً للتزايد المستمر للسكان في اغلب الاقتصادات

⁷⁰ مظهر محمد صالح ، مصدر سابق، ص 7.

⁷¹ جورج فرم ، "اخراج الدول العربية من الاقتصاد الريعي" ، مصدر سابق، ص 49 .

⁷² غسان ابراهيم ، مصدر سابق ، ص 14 .

⁷³ حيان احمد سلمان ، مصدر سابق ، ص 1 .

الريعية من جهة ، ولاعتماد هذا الاقتصاد في تمويل حاجاتها على الخارج ، دون تطوير قطاعاتها المحلية الانتاجية ، مما أدى الى تزايد معدلات البطالة في هذه الاقتصادات . إذ تُعتبر هذه العوامل ، سبب لنشوء الاقتصاد الريعي ، وفي نفس الوقت هي نتيجة لهذا الاقتصاد ، إذ ان الاقتصاد الريعي يُغذي السلطة الريعية والمجتمع الريعي ، وكذلك يولد البطالة .

2- الأسباب الخارجية لنشوء الاقتصاد الريعي :

مثلما توافرت هنالك مجموعة اسباب داخلية تتعلق بطبيعة الاقتصادات الريعية ، أدت الى نشوء تلك الاقتصادات . كذلك توجد عوامل خارجية تتعلق بطبيعة الاقتصاد العالمي ، وطبيعة العلاقة التي تربط الاقتصادات الريعية بالاقتصاد العالمي . ومن أهم تلك الاسباب هي :

أ- **تلهف الدول الرأسمالية على بسط نفوذها** على الدول الريعية سواء تلك التي ينحصر دخلها في ما لديها من موارد وثروات طبيعية وأهمها النفط ، أو تلك الدول التي تقوم اقتصاداتها على الريع الاستراتيجي ، فيتم تحويل مجتمعات هذه الدول من مجتمعات منتجة تستغل ما هو متاح لديها من مصادر ، الى مجتمعات مستهلكة تتكاسل عن تصنيع وإنتاج احتياجاتها . والامر هنا لا يقتصر على الاستهلاك الغذائي فحسب بل يمتد ليشمل ايضا استهلاك الخدمات واستيراد التكنولوجيا، ويشمل أيضاً الاتكالية على الحماية العسكرية والدعم الاستخباراتي ، فتصبح أركان الدولة كافة وما يتعلق بأمنها مدعوماً من الخارج(74). وتجدر الإشارة الى أن معظم المعونات التي تقع تحت مسمى معونات التنمية ، إن لم تكن كلها ، والتي كانت الدول المتقدمة " ذات الماضي الاستعماري " تمنحها للدول النامية ، تؤثر سلباً على المناخ السياسي وتؤخر المضي على طريق التحويل نحو التطور . والغاية الاساسية من وراء هذه المعونات ، ليست تحقيق النهضة السياسية والاقتصادية ، أو دفع عجلة الاقتصاد لهذه الدول ، بقدر ما يخدم مصالح الدول المانحة ، أو يطيل مدة سيطرتها على الدول التي تتلقى تلك المعونات(75).

ب- **نشأة نظام عالمي منقسم** بشكل حاد إلى عالم غني وآخر فقير ، عالم صناعي وآخر زراعي ، عالم متقدم وآخر متخلف ، عالم منتج وآخر غير منتج ، وهذا ما أدى الى تعزيز تبعية الاقتصادات المصدرة للمواد الأولية ذات الاسعار المنخفضة في الاسواق الدولية ، الى الاقتصادات الصناعية المستوردة لهذه السلع، والتي تستخدمها في تصنيع السلع الجديدة والتكنولوجيا ذات الاسعار المرتفعة، وتصديرها الى الدول ذات الاقتصادات الريعية.

ج- **انحسار الجغرافية السياسية الاقتصادية** ثم الجغرافية الثقافية ، بفعل عامل العولمة المتنامي باستمرار(76). فالتحولات الهيكلية في الاقتصادات الريعية والناجمة عن عدم قدرتها على مواجهة تحديات العولمة ، تؤدي الى اضعاف قدرتها على مواجهة تحديات التنمية المستدامة ، وكذلك اضعاف قدرتها على مواجهة الفساد(77).

ونتيجة لتفاعل العوامل اعلاه ، على وفق التطور التاريخي ، فقد ترتب عليه نشوء بيئة مؤاتية لقيام مجموعة دول مختلفة في نظمها الاقتصادية والسياسية عن تلك الدول الرأسمالية الكبرى ، وهذه الدول هي الدول النامية ، ذات العوائد الريعية(78). وفي هذا المجال لا بد من الإشارة الى ان ، ليس جميع الدول النامية قد تأثرت بنفس الدرجة ، بل هنالك تفاوت في هذا التأثير. غير أن الاقتصادات العربية قد تأثرت بدرجة أكبر من غيرها من الدول النامية . إذ انغلقت اقتصادات الدول العربية على نفسها ضمن دائرة

74 حسام الدين مصطفى ، مصدر سابق ، ص 4 .

75 المصدر نفسه ، ص 4 .

76 محمد الميمتي ، مصدر سابق ،

77 زياد الحافظ وآخرون ، " البنية الاقتصادية في الاقطار العربية وأخلاقيات المجتمع " ، مصدر سابق ، ص 4 .

78 محمد زاهي المغربي ، مصدر سابق ، ص 3-4 .

اقتصاديات الربح السلبية ، ولم يستخدم الربح لإخراج البلاد من المرواحة التكنولوجية والعلمية ، بحيث ارتهن النمو الاقتصادي مباشرة بتطور الربح الخارجي، وفي صلبة مداخيل النفط ، والمساعدات الخارجية ، وتحويلات العاملين (79). ويتطلب الخروج من هذا الارتهاق المتعدد الأشكال لموارد الربح ، من الدول ، وكذلك من القطاع الخاص ، الانفتاح أكثر الى الطريقة التي أفلتت بموجبها بلدان جنوب شرق آسيا ، وكذلك إيرلندا ، ومالطا ، وقبرص ، وسنغافورة من التخلف ، لتتحول الى اطراف مهمة في العولمة الاقتصادية ، بعد ان حققت نسب تشغيل كبيرة لمواطنيها ، وتمكنت من منافسة الدول الصناعية العريقة في انتاج وتصدير البضائع والخدمات ذات القيمة المضافة العالية (80). ويتطلب ذلك الخروج من العقلية الربعية في كافة المجالات ، سواءاً من قبل القطاع العام ، او القطاع الخاص ، وكذلك خبراء الاقتصاد والمسؤولين في المؤسسات التعليمية ، لإرساء آليات اقتصاد متجدد وديناميكي يكسر الحلقة المفرغة للبطالة، والهجرة، والنتائج الاقتصادية البائسة (81).

المحور الرابع : اشكالية العلاقة بين الاقتصاد الربعي والدولة الربعية:

مما سبق أتضح لنا بأن ظاهرة الربح، لا يختص بها اقتصاد دون آخر، ففي كل اقتصاد توجد بالضرورة بعض العناصر الربعية، ولكن تختلف الاقتصادات في ما بينها، من حيث درجة العناصر الربعية التي تمتلكها .

إن الربح الخارجي أصبح مهماً في وصف الدولة الربعية والاقتصاد الربعي . ولكن توليد الربح الخارجي هو الفيصل في تحديد الاقتصاد الربعي أو الدولة الربعية. فبحسب البعض فإن المحدد الرئيسي يتوقف على دور الاقلية او الاغلبية في توليد الربح الخارجي، فالاقتصاد الربعي ناشئ عن مساهمة عدد كبير من السكان، كما هو الحال في عدد من الجزر السياحية التي تعتمد على السياحة الخارجية نتيجة لظروفها المناخية او الجغرافية ، وهذه الجزر بحسب وصف الببلاوي، لا تُعتبر دول ربعية، لأن توليد الربح الخارجي فيها يتم عن طريق عدد كبير من المواطنين، بينما يكون الاقتصاد ربعياً (82). اي أن هذا الرأي ربط الاقتصاد الربعي باشتراك غالبية أفراد المجتمع في توليد الربح، وليس بالضرورة في حالة الاقتصاد الربعي أن تكون الدولة ربعية ،ولكن اقتصاداً ربعياً يولد في اكبر احتمال دولة ربعية (83). وقد لا يتفق بعض الاقتصاديين، مع هذا الرأي. فنجدهم ابتعدوا عن مفهوم الغالبية أو الاقلية في تحديد مفهوم الاقتصاد الربعي، بل اعتبروا الاقتصاد ربعياً بمجرد امتلاكه لقطاعات تدر أرباحاً كبيرة، دون ممارسة نشاط انتاجي أو ابداعي. وقد وصف فريق آخر الدولة الربعية بانها نظام فرعي متصل باقتصاد ربعي، ويشير هذا الفريق الى أن التمييز بين الدولة الربعية والاقتصاد الربعي يكمن في منشأ إيراد الدولة وليس بالضرورة في الطبيعة الربعية (84).

عليه، تكون الدولة الربعية حالة خاصة من الاقتصاد الربعي، عندما تسيطر فئة صغيرة أو محدودة على الربح الخارجي ، ثم تعيد توزيعه او استخدامه على الغالبية من السكان ، وهذا ما نراه واضحاً وجلياً في الدول الربعية النفطية ، ولكن الامر قد يختلف مع العائدات غير النفطية، كحوالات العمال من الخارج، فيرى البعض أن هذه الحوالات وأن كبر حجمها، فأنها لا تولد دولة ربعية، بسبب عدم عودتها الى الدولة مباشرة، وإنما للعامل او عائلته (85). ولكنها تولد حتماً اقتصاداً ربعياً.

⁷⁹ جورج قرم ، " اخراج الدول العربية من الاقتصاد الربعي " مصدر سابق ، ص 49 .

⁸⁰ المصدر نفسه ، ص 49 .

⁸¹ المصدر نفسه ، ص 49 .

⁸² حازم الببلاوي، مصدر سابق، ص 283.

⁸³ Hazem Beblawi and qiacomo Luciani.op cit ,p 51

⁸⁴ جياكومو لوتشيانني، مصدر سابق، ص 244-246 .

⁸⁵ المصدر نفسه، ص 246 .

- وانطلاقاً مما سبق يمكن التفريق بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية من خلال النقاط الآتية: (86)
- 1- في الدولة الريعية تتجه الموارد "الريوع" الى الدولة مباشرة . ويحدث العكس من ذلك في الاقتصاد الريعي " كدول مصر، واليمن، وسوريا، والاردن، ولبنان، والسودان، والى حد ما دول المغرب العربي " إذ لا تتجه الدخول الريعية الى الدولة بشكل مباشر .
 - 2- أن المصدر الرئيسي للدخل في الدولة الريعية يأتي عن طريق تصدير الموارد الاولية ، أي ان الربح الناتج من بيع هذه الموارد يعد المصدر الاهم ، أن لم يكن الوحيد ، للدخل القومي . في حين في الدول التي يمكن وصفها بأنها أقرب الى ما تكون الى اقتصاد ريعي منها الى دولة ريعية ، فان الربح " العوائد الريعية " فيها تتخذ عدة أشكال أهمها "عائدات العمالة الخارجية ، والمساعدات الخارجية ، وعائدات السياحة ، وعوائد الموقع الاستراتيجي " .
 - 3- في الاقتصاد الريعي ، يُشكل الربح كنسبة " مطلقة او نسبية " من الدخل القومي أقل من تلك النسبة التي يُشكلها هذا الربح في الدولة الريعية .
 - 4- في الدولة الريعية يؤول الربح الخارجي أو نسبة كبيرة منه الى فئة صغيرة أو محدودة ، وهذا من شأنه أن يولد نشاطاً اقتصادياً تابعاً ، يعتمد اعتماداً كبيراً على المصدر الاساسي للثروة . إذ أن الغالبية العظمى من السكان في الدول الريعية يعتمد على استخدامات هذه الثروة، وبحيث أن ما ينشأ عن ذلك من نشاطات اقتصادية تابعة يعتمد اعتماداً كبيراً على المصدر الاساسي للثروة(87). ويحدث هذا الامر بدرجة أقل في الاقتصاد الريعي، الذي يُشارك في توليد الريوع عدد كبير من المواطنين .
 - 5- في الدولة الريعية، هنالك انفصام في العلاقة بين تيار العائدات الريعية التي تؤول للدولة وبين الجهد الانتاجي للمجتمع ككل، وخصوصاً أن اسعار صادرات المواد الاولية تتحدد في السوق العالمي، وبهذا فهي منفصلة تماماً عن اسعار الانتاج المحلي . أما في الاقتصاد الريعي فلا يوجد هذا الانفصام في العلاقة، نظراً لطبيعة الانشطة الريعية التي تستلزم مشاركة عدد كبير من المواطنين فيها
 - 6- تتمتع الدولة الريعية "وبدرجة أقل الاقتصاد الريعي" ببعض الاستقلال عن مواطنيها بحكم اعتمادها على مصادر خارجية للدخل، ويفسر هذا الاستقلال على أنه ما دامت الدولة لا تتقّل كاهل المواطنين بالضرائب، فإن المواطنين لا يهتمون كثيراً ببناء مؤسسات ديمقراطية تمكنهم من المشاركة في صنع السياسة العامة، ومحاسبة المسؤولين.
 - 7- ان السمة التي تجمع الدولة الريعية والاقتصاد الريعي هي اعتمادها الدخول الريعية الخارجية، وأن كانت هذه النسبة أكبر في الدولة الريعية منها في الاقتصاد الريعي. ويفترقان في سمة توليد الربح والجهة التي يؤول اليها. إذ تسهم فئة قليلة في توليد الربح في الدولة الريعية، بينما يُشارك عدد كبير من المواطنين في توليد الربح في الاقتصاد الريعي . ويؤول الربح الى فئة قليلة في الدولة الريعية، تقوم بتوزيعه على الغالبية، في حين يؤول الربح الى فئات كثيرة في الاقتصاد الريعي .
 - 8- تباينت الآراء حول من يولد الآخر، هل أن الاقتصاد الريعي يولد دولة ريعية ، أم الدولة الريعية هي التي تولد الاقتصاد الريعي . إذ يرى البعض أن الدولة الريعية هي جزء من الاقتصاد الريعي، بينما يمكن أن تكون الدولة ريعية من دون أن يكون الاقتصاد ريعةً بصورة كاملة(88) ، كما هو الحال في الدول العربية غير النفطية. في حين يرى آخرون أن الاقتصاد الريعي ليس بالضرورة، أن يولد دولة ريعية، ولكن الدولة الريعية تولد اقتصاداً ريعةً حتماً، من خلال تدوير العائدات الريعية الخارجية في النشاطات الاقتصادية

⁸⁶ للمزيد ينظر في ذلك :

- عبدالله جناحي، " الاقتصاد الريعي يتعارض مع مقومات الديمقراطية " ، دار الوسط للنشر والتوزيع، البحرين، 2003، ص2.

- فتحي سيد فرج، مصدر سابق، ص4.

- احمد زاير ، مصدر سابق، ص 103-104.

⁸⁷ محمد بنصبتان، مصدر سابق، ص1.

⁸⁸ زياد الحافظو آخرون، "البنية الاقتصادية في الاقطار العربية وأخلاقيات المجتمع " ، ط1، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، 2009، ص5.

المختلفة، وبهذا المعنى لا يمكن أن نجد دولة ريعية، من دون أن يكون اقتصادها ريعياً، في حين هناك دولاً اقتصادها ريعياً ولم تحسب ضمن الدولة الريعية(89).

9- يعتمد البعض على نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية او الريعية ،في تحديد الطبيعة الريعية للاقتصاد. ففي حال تجاوزت مساهمة القطاعات غير الانتاجية "أي الريعية" نسبة النصف في الناتج المحلي الاجمالي ، أعتبر الاقتصاد اقتصاداً ريعياً، بينما اذا بلغت تلك النسبة أقل من النصف، أعتبر الاقتصاد بأنه يعتمد بشكل أساسي على الاقتصاد الريع(90). وبهذا الخصوص يعرف لوتشيانى دول رصد التخصيصات "في اشارة منه الى الدول الريعية" بأنها "تلك الدول التي تستمد عوائدها في الأغلب أكثر من(40%) من النفط أو من مصادر أجنبية أخرى، والتي تكون جزءاً جوهرياً من ناتجها المحلي الإجمالي"(91). ومن هذا يتبين لنا بأنه لدى لوتشيانى، إذا تجاوزت نسبة مساهمة القطاعات الريعية (40%) فقط ، تعتبر الدولة ريعية ، فهو لا يشترط أن تتجاوز هذه النسبة نصف الناتج المحلي الاجمالي .

وهناك رأي آخر بهذا الخصوص، يقسم الاقتصادات الى "اقتصادات ريعية ، وشبه ريعية"، إذ تعتبر الدولة ريعية عندما تشكل العائدات الريعية الخارجية نسبة (30%) فأكثر من ناتجها المحلي الاجمالي، وتشمل الدول المصدرة للنفط الخام، وتلك التي تتلقى مساعدات ومنح خارجية كبيرة . بينما تعتبر الدولة شبه ريعية عندما تتراوح نسبة مشاركة العائدات الريعية بين(10-29%) في ناتجها المحلي الاجمالي، وتشمل غالبية الدول النامية والقسم الاكبر من أقطار الوطن العربي(92).

يرى بعض الاقتصاديين أن الدولة الريعية لا تنجم عن محض وجود الريع، بل هو تفضيل سياسي لأطقم حكم، تستخدم الريع لحيازة او ترسيخ موقع امتيازي في تحريك الموارد وتوزيعها وصنع الولاءات . لذلك حتى الدول العربية التي لا تتمتع بريع استخراجي مهم، قد تحولت الى دول ريعية، عن طريق " تأجير موقعها في الاستقطابات الدولية، أو تأجير سياساتها ومواقفها للقادرين على الدفع و/ أو الحماية "(93). ذلك أن دول الريع السياسي تجنح نحو تعميم الفساد في مجتمعاتها، أي رعاية نظام ريع سياسي داخلي(94). إذ ترتبط اقتصادات الدول الريعية أو الاقتصادات الريعية سياسياً بالدول الرأسمالية الكبرى، وتحويل الدول الريعية الى تابع يدور في فلك تلك الدول، وإن الهدف الذي تسعى اليه الدول الريعية من استمرار العمل على توثيق علاقات التبعية مع الدول الكبرى، هو لضمان الحماية الخارجية لبقائها في السلطة .

واستنتاجاً من كل ما سبق، فالدولة الريعية، لا تغدو ريعية لكونها تنتج النفط "أو أي مادة أولية أخرى"، وتعتمد عليه في اقتصادها، بل لكونها تدير عملية بيعه وأنفاقه لوحدها، وأنها تتولى أمر إعادة توزيعه على النحو الذي تشاء . وقد أدى اعتماد الدول الريعية على الموارد الريعية "أو المورد الريع" ،أي "احتكار العائدات الريعية " كوسيلة تكاد تكون الوحيدة في دعم موارد الميزانية ، ، الى تراكم رأس مال الدولة، وأصبحت هذه الدولة في نهاية الامر، العامل الاهم في كامل الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ويتجسد ذلك من خلال إدارة الدولة للريع وإعادة توزيعه وتدويره .

وبعبارة أخرى أن ريعية الدولة تشمل كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بل والسياسة أيضاً، فتراكم رأس المال لدى الدولة يجعلها المنفق العام على المجتمع من خلال ضخها لسيولة نقدية هائلة، عن طريق آليات الانفاق العام والدور الاستثنائي

⁸⁹حازم اللبلوي، مصدر سابق، ص281-283 .

⁹⁰عسان أبراهيم ، مصدر سابق ، ص 9 .

⁹¹جيا كومو لوتشيانى ، مصدر سابق ، ص 301 .

⁹²احمد زاير ، مصدر سابق، ص 105 .

⁹³ذياب فهد الطائي، مصدر سابق، ص 3 .

⁹⁴المصدر نفسه، ص3 .

الذي يلعبه هذا الانفاق في الدولة الريعية، والذي يتمثل بصورة واضحة في بند الرواتب وما في حكمها، والتي تساهم في تفاقم الاستهلاك اليومي، وتحويل قطاع الاستيراد في هذه الدول الى أكثر القطاعات ديناميكية، وكل ذلك يعتمد على ميزانية الدولة . ونرى بأنه ، لا يمكن تصور دولة ريعية في اقتصاد غير ريعي ، فالاقتصاد الريعي ، لا ينتج عنه الا مجتمعاً ريعياً ، ودوله ريعيه، وفي المحصلة عقلية ريعيه ، وثقافة ريعيه، والكل يعتمد على موارد خارجيه، والكل يغدو رهينه لها، ويستسهلون العيش، في ظل أنفاق حكومي غير رشيد ،دون التساؤل الى متى؟

وعندما نقول بأن الاقتصاد الريعي هو السبب في وجود الدولة الريعية، لا نقصد بذلك وجود علاقة طردية مطلقه بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية، إذ توجد دول تعتمد بشكل كامل على الربح النفطي كالدول العربية النفطية ،ودول أخرى غير عربيه يشكل القطاع النفطي فيها نسبة كبيره من ناتجها المحلي الإجمالي ،الا أنها لم تصنف كدول ريعيه. واستنادا الى ذلك ، أن المسألة لا تتعلق بالربح فقط، وإنما في طبيعة الدولة، فيما إذا كانت دوله رخوه أو قويه . فدول الخليج العربي ،تمثل حالة الدولة الريعية بكل ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

والسؤال الذي يطرح بهذا الخصوص، "لو ان دول الخليج العربي لم يخصها الله بهذه الثروة الطبيعية، فهل ستكون دول ريعيه، بالصورة الحالية؟"

أن الجواب على هذا السؤال ،سيكون كلا . لان الدولة الريعية لا تنشأ إلا من اقتصاد محلي ذي طبيعة ريعيه، ولا تسهم القاعدة الإنتاجية المحلية إلا بدور محدود في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، مما يساعد الدولة بأن تلعب الدور المركزي فيه ، دون الحاجة الى مشاركة الشعب ،اي انها لا تحتاج الى فرض ضرائب، لأجل تمويل ميزانيتها ،مما يجعلها تتصرف كدوله ريعيه.

والسؤال الأخر الذي لا بد من الإجابة عليه هو، "هل أن مشكلة الاقتصاد الريعي ،تكمن في طبيعة هذا الاقتصاد؟" ،أو" هل أن الاقتصاد الريعي سلبياً بالمطلق؟"

في حقيقة الامر لا تكمن مشكلة الاقتصاد الريعي في طبيعة هذا الاقتصاد بحد ذاته، وإنما في الاعتماد عليه وعدم خلق أشكال أخرى من الاقتصاد ،أو عدم أضافة مصادر أو أنشطه اقتصاديه أخرى .اي ان المشكلة تتعلق بالركون الى هذا الاقتصاد، عدم محاولة التغيير، خاصه وانه من سمات الطبيعة البشرية، دون استثناء، ليس هناك من يكره فكرة الحصول على دخل بأقل جهد ممكن.

فالمشكلة تكمن في ان الأنشطة الاقتصادية التي تحتاج الى جهد وراس مال كبيرين ، لم تزل ضعيفة أو غائبة ،في أغلب الاقتصادات الريعية، وخاصه العربية منها، وبالتالي فإن نصيب الاقتصاد الانتاجي، كان يمكن ان يزداد ، لكنه لم يزداد ، مما ادى الى زيادة نصيب الاقتصاد الريعي من الناتج المحلي الاجمالي.

وبهذا فان المصادر الريعية المتواجدة في العديد من بقاع الارض، أصبحت نقمة على كثير من الدول ، وليست نعمة، وهذا ما نراه واضحاً وجلياً في جميع الاقتصادات العربية التي خصها الخالق بمختلف انواع النعم، ولكنها لم تحسن استغلالها كما ينبغي، مما جعلها دول تابعه للاقتصادات الرأسمالية المتقدمة.

أما بخصوص الإجابة على الشطر الثاني من السؤال، "هل أن الاقتصاد الريعي سلبياً بالمطلق؟".

فلا شك بأن الاقتصاد الريعي ليس اقتصاداً سلبياً بالمطلق. فقد ينشأ عن نشاط غير إنتاجي كالثروات الطبيعية ، كما وقد ينشأ عن نشاط إنتاجي في صورة فائض قيمه كبير كالسعر المرتفع جداً عن التكلفة. فالرأسمالية نشأت وترسخت وتطورت عن طريق تعاملها مع ذلك الفائض في القيمة. ويبدو ان المسألة تتعلق بكيفية تعامل الدولة والافراد والمؤسسات الاجتماعية مع ذلك الفائض. وبمعنى آخر ، أن الرأسمالية ، في اصل نشأتها ومن ثم تطورها ، لم تستهلك مدخراتها من فائض القيمة على استهلاك تفاخري وتبذيري ،

وإنما على الاستثمار في مزيد من الأصول الرأسمالية المنتجة . وقد وصل حرص الرأسمالية على اعتماد السلوك المنافي للإسراف الاستهلاكي ، أحياناً ، الى درجة البخل الشديد المتعلق بقيم الادخار.

عليه فإن كيفية تحقيق الفائض ، وكيفية أنفاقه بين الاستهلاك والاستثمار ، تلعب دوراً حاسماً في الحكم على الاقتصاد الريعي ، فيما إذا كان سلبياً أو إيجابياً ، أي غير منتجاً أو منتجاً. لذا لا يحمل الاقتصاد الريعي بحد ذاته أي طابع سلبي ، بل أن الذهنية أو الثقافة الريعية التبريرية المرتبطة به أو الناجمة عنه ، هي التي تحمل الطابع السلبي.

ان الدليل على ان الاقتصاد الريعي ، إذا ما تم الركون اليه والاستسلام له ، فإنه لا بد ان يؤدي في النهاية الى خلق دولة ريعية ، يرتبط أدائها بمقدار ما يتاح لديها من موارد ، وخلق ثقافة ريعية لدى المجتمع ، هو ما تعرض له الاقتصاد الهولندي في النصف الاول من القرن الماضي (1900-1950) ، والذي ما عُرف عند الاقتصاديين "بالمرض الهولندي" (95).

فنتظراً لوجود مقومات الاقتصاد الريعي في هولندا ، تحول المجتمع الى مجتمع ريعي ، ينظر الى يد الدولة ، ويريد من الدولة ان تحقق له كل شيء ، دون أن يشارك الدولة في تحمل المسؤولية. وبذلك فان الاقتصاد الريعي خلق مجتمعاً ريعياً ، وهذا المجتمع الريعي ، خلق بدوره دولة ريعية ، تتحمل أعباء الاقتصاد ككل.

وهذا ما نراه تماماً في الاقتصادات الريعية العربية بشكل عام ، والاقتصادات النفطية بشكل خاص. فان ما حدث للاقتصاد الهولندي ، سوف تصاب به هذه الدول ، وهذا ما يجعلنا نفكر في مستقبل هذه الدول بعد نضوب مواردها الطبيعية ، بالنسبة للدول التي تعتمد على الموارد الناضبة" ، أو انقطاع إيرادات مصادر الربح الخارجي الاخرى التي تعتمد عليها الدول العربية غير النفطية ، لأي سبب من الأسباب ، سواء اقتصادي ، ام سياسي ، ام امني ،... الخ.

أن ما لا شك فيه أن هذه الدول ، بعد انقطاع الإيرادات الريعية ، ستتحول الى مواطنيها ، وتبدء في خلق مصادر دخل جديد كالنظم الضريبية ، أو ستحاول ان تخفض حجم الدعم الذي اعتادت ان توجهه للكثير من الخدمات غير المنتجة ، ناهيك عن انها ستضطر بصورة أو بأخرى ، الى التحول لاقتصادات المنتجة ، بعد ان تكون قد ضحت بأهم مقومات الانتاج ، وهو الطاقة المتمثلة بالنفط. ومن كل ما تقدم يتضح لنا ، بأن الاقتصاد الريعي هو الذي يولد الدولة الريعية ، وخير مثال على ذلك هو الاقتصاد الهولندي ، وعدد كبير من الدول العربية ، ولا سيما الدول النفطية.

ولكن هذه القاعدة ، قد لا تنطبق في كل زمان ومكان ، فهناك حالات وشواهد شاذة عن هذه القاعدة ، تم الإشارة إليها في صفحات سابقة من هذا المبحث.

أضف الى ذلك بأنه كلما كان مردود مصادر الربح عائد الى الدولة ، كلما زادة ريعية الدولة ، وهذا ما نجده واضحاً في دول الخليج والعراق. وكلما كان عائد الربح لا يعود بدرجة كبيرة الى الدولة ، بل الى المجتمع ممثلاً بالأفراد او المؤسسات او الشركات الخاصة ، كلما قلت ريعية الدولة ، بينما يُعتبر الاقتصاد ريعياً ، وهذا ما نراه واضحاً في اغلب الدول العربية غير النفطية.

⁹⁵ فنتيجة الاكتشاف للموارد الطبيعية في هولندا والمتمثلة "بالنفط والغاز" فيبحر الشمال ، ظهرت آثار غير مرغوبه على القطاعات الإنتاجية. وسمييا لمرض الهولندي ، نتيجة الحالة الكسلو التراخي الوظيفي التي إصابت الشعب الهولندي ، حيث ه جعل لترفو الراحة ، وأستلطف الأنفاق الاستهلاكي البذخي، ولكن دفع ضريبة ذلك بعد انا فاعلى حقيقة نضوبا لأبارا لتياستنزفها باستهلاكه غير المنتج. وللمزيد حول هذا الموضوع ينظر :
-مايحيبيب الشمري ، مصدر سابق ، ص7.

المصادر

- 1- مايج شبيب الشمري ، " تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق " ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، العدد (15) ، 2008.
- 2- محمود عبد الفضيل ، " السلوك والاداء الاقتصادي للدولة النفطية الربعية في المنطقة العربية " ، ندوة الدولة والامة والاندماج في الوطن العربي، ج1 ، مركز دراساتالوحدة العربية ، بيروت ، 1989.
- 3- حيان أحمد سلمان "الاقتصاد الريعي" ، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر ، دمشق ، 2009.
- 4- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، (2005 ، 2009 ، 2010).
- 5- رياض الخوري، "أعادة النظر في نظرية الدولة الربعية" ، نشرة الاصلاح العربي، الكويت، 2008.
- 6- محمد حسن يوسف ، " البترول ، مصدر نعمة أم جالبين قمة " ، نشرة الاصلاح العربي ، الكويت، 2008.
- 7- محمد زاهي المغيربي ، "أنماط السياسات العامة والتطور المؤسسي في الدولة المنتجة والدولة الربعية" ، ليبيا اليوم للنشر والتوزيع ، طرابلس ، 2004.
- 8- عبدالله الجناحي، "العقلية الربعية وتعارضها مع مقومات الدولة الديمقراطية" ، المستقبل العربي، العدد (288)، 2003.
- 9- الأمم المتحدة- برنامج التنمية الانسانية، " تقرير للتنمية الانسانية العربية " ، نيويورك، 2003.
- 10- جميل طاهر، " دور النفط والغاز الطبيعي في التنمية العربية "، مجلة النفط والتعاون العربي، الكويت، العدد (111)، 2004.
- 11- مروان علي لطفي، "الاتجاهات الجديدة في العلاقات الاقتصادية العراقية العربية" ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثاني لقسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة المنعقد تحت عنوان (السياسة الاقتصادية اداة لتفعيل الاقتصاد العراقي) المنعقد (16-18) ك2، ط1، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002.
- 12- الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، " مسح للتطورات الاقتصادية في منطقة الاسكوا : (2002 - 2003) ، نيويورك، 2004.
- 13- احمد زاير ، "الدولة ونمط التنمية في العالم الثالث: تحليل سوسيولوجي للدور الاقتصادي للدولة" برنامج تحديد وتخطيط الاسعار والاجور، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 8-11 يناير، 1989.
- 14- جوردن جونسون ، " لعنة النفط ، الاقتصاد السياسي للاستبداد " ، ترجمة : معهد الدراسات الاستراتيجية ، الفرات للنشر والتوزيع ، بغداد ، 2006.
- 15- عبدالله جناحي، " الاقتصاد الريعي يتعارض مع مقومات الديمقراطية " ، دارالوسط للنشر والتوزيع، البحرين، 2003.
- 16- زياد الحافظ وآخرون، "البنية الاقتصادية في الاقطار العربية وأخلاقيات المجتمع " ، ط1، المنظمة العربية لمكافحة الفساد ، بيروت ، 2009.
- 17- جورج قرم، " أخرج الدول العربية من الاقتصاد الريعي" دار القديس للطباعة والنشر، بيروت ، 2010.
- 18- غسان أبراهيم، " الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سورية" ، مجلة جامعة دمشق، المجلد 36، العدد الاول، 2010.
- 19- حازم الببلاوي، " الدولة الربعية في الوطن العربي" ، ندوة الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، ج1، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1989.
- 20- ذياب فهد الطائي ، " المظاهر السياسية للاقتصاد الريعي " ، مركز أضواء للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، 2010.

- 21- جورج قرم ، "التعافي من الاعتماد على الاقتصاد الريعي"، الندوة العلمية حول "بدائل التنمية العربية"، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2008.
- 22- جيا كومو لوتشيانى، " الامه والدولة والاندماج في الوطن العربي"، ج1، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1989.
- 23- أدوارد مورسن وآخرون، "النفط والاستبداد- الاقتصاد السياسي للدولة الربعية" ، ترجمة: معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، ط1، 2007.

24-Hussein Mahdavy,"The pattrens and Problems of Economic Development in Rentier states The case of Iren" ,M.A. Cook , studies in Economic History of The Middle East , London ,Oxford university press,1970,p 452.

25-Lenin, "Imperialism ,The Highests stage of capitalism" Ropert C. Tucker ,The Lenin Antbology,NewYork,1975,p 177.